نشرة صندوق النقد الدولي

الاجتماعات السنوية المشتركة بين الصندوق والبنك الدولي

لاغارد: التعاون سوف يؤتي ثماره إذا تحرك العالم الآن

لاغارد: "مشكلاتنا قد تكون اقتصادية في معظمها، لكن حلولها سياسية في معظمها. ونحتاج إلى الالتزام. نحتاج إلى الشجاعة" (الصورة: صندوق النقد الدولي)

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية
23 سبتمبر 2011

- التعافي الضعيف وزيادة المخاطر بدرجة حادة أديا إلى أزمة في الثقة
- البلدان المتقدمة تتحمل المسؤولية الأولى في معالجة الأزمة العالمية
- بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل تجني ثمار سياساتها السليمة

قالت السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، في الاجتماعات السنوية للصندوق والبنك الدولي بأن العمل السريع والمشترك هو الذي سيمكّن العالم من معالجة أزمة الثقة في الاقتصاد العالمي والعودة إلى مسار التعافي الاقتصادي.

وفي جلسة افتتاح الاجتماعات السنوية المشتركة بين الصندوق والبنك الدولي لعام 2011 في واشنطن العاصمة قالت السيدة لاغارد إن المخاطر زادت زيادة حاد في غمار تعافٍ ضعيف وغير متوازن.

وأضافت أن "هدفنا يجب أن يكون هو النمو الشامل الذي يوفر فرص العمل. لكننا الآن مهددون بخسارة معركة النمو. فمع الغيوم القاتمة التي تخيم على أوروبا، وأجواء عدم اليقين الكثيفة في الولايات المتحدة، نحن مهددون بانهيار الطلب العالمي."

جاء ذلك في الجلسة الرسمية لافتتاح **الاجتماعات السنوية** التي يحضر فعالياتها حوالي 10 آلاف من صناع السياسات وممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني والصحفيين والأكاديميين، وتمثل هذه الفعاليات فرصة للقادة الاقتصاديين كي يبحثوا الحلول الجماعية لأهم المشكلات التي تواجه العالم.

وتأتي وقائع الاجتماعات عقب إصدار الصندوق **آخر تنبؤاته للناتج العالمي**، وتقريره حول **الأسواق المالية العالمية**، ومراجعته **لسياسات المالية العامة على المستوى الدولي**. وقد شهدت الفترة السابقة على الاجتماعات أيضا **مناقشة لأوضاع الاقتصاد العالمي** عقدت في مقر الصندوق وبثتها تليفزيونيا إلى جميع أنحاء العالم هيئة الإذاعة البريطانية.

كذلك سبق الاجتماعات إصدار بيان من مجموعة العشرين أعلنت فيه التزامها باتخاذ "كافة الإجراءات الضرورية اللازمة للحفاظ على استقرار النظم المصرفية والأسواق المالية." وتعهدت المجموعة بضمان احتفاظ البنوك برؤوس أموال كافية وحصولها على التمويل الكافي للتعامل مع المخاطر الحالية. وقال البيان أيضا إن البنوك المركزية ستظل على استعداد لتزويد البنوك بالسيولة اللازمة، وأن السياسات النقدية ستحافظ على استقرار الأسعار وتواصل دعم النشاط الاقتصادي.

لحظة اختيار

وقالت السيدة لاغارد إن الاجتماعات تنعقد في لحظة اختيار حاسمة. "وتبعا لاختياراتنا اليوم، وفي الأسابيع والشهور القادمة، سوف تتحدد مصائرنا الاقتصادية كمجموعة، فنتقدم أو نتقهقر."

وأشارت لاغارد إلى أن بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل تحقق أداء أفضل لأنها تجني ثمار سياساتها المختارة السليمة. لكنها أضافت أن جنوب العالم ليس محصنا من مغبة العثرات التي يقع فيها الشمال.

وقالت: "دعونا نكون صريحين ــ فعبء المسؤولية الأساسي في معالجة الأزمة الجارية يقع على الاقتصادات المتقدمة".

وحددت السيدة لاغارد ثلاث سياسات ضرورية للاقتصادات المتقدمة.

- ***سياسة المالية العامة***: يجب أن تتجنب إضعاف المصداقية وتقليص التعافي. فالبلدان المتقدمة تحتاج إلى التقشف المالي على سبيل الأولوية، لكن الدفع المفرط في هذا الاتجاه سيضر بالنمو وفرص العمل في بعضها. ومن ثم يتعين ألا يتم بخطوات مفرطة في التردد أو في التسرع. ونظرا لأن توقعات التضخم على درجة جيدة من الثبات بشكل عام، ينبغي أن تظل السياسة النقدية تيسيرية. وينبغي أن تظل البنوك المركزية على استعداد للغوص مرة أخرى في بحار غير مألوفة إذا دعت الحاجة ــ كما فعل بعضها مؤخرا.

- ***سياسات القطاع المالي***: ينبغي أن تشمل تقوية الميزانيات العمومية للبنوك حتى تستطيع الإقراض بغية تنشيط النمو ومواجهة ظروف عدم اليقين بكفاءة وثقة. كذلك نحتاج إلى تنظيم مالي أقوى يتميز بالاتساق وقابلية التنفيذ، حتى يصبح النظام أكثر أمانا وسلامة ــ لكي تكون الأزمات المالية أبعد احتمالا، وتكون إجراءات إنقاذ الشركات المالية من أموال دافعي الضرائب أقل احتمالا أيضا.

- ***الإصلاحات الهيكلية***: يجب أن تستمر هذه الإصلاحات في أسواق المنتجات والعمل في الاقتصادات المتقدمة لتعزيز التنافسية والنمو، ومواجهة المصالح المكتسبة في قطاعات الخدمات، ولإتاحة الفرصة أمام أصحاب المشروعات للازدهار والنمو وإنشاء القيمة.

البعد الاجتماعي

أكدت السيدة لاغارد أن البعد الاجتماعي ينبغي أن يحظى باهتمام كبير من صناع السياسات. "فالنمو وحده لا يكفي. ونحن نحتاج نموا داعما لفرص العمل ــ ويجب ألا نفقد هذا الجيل من الشباب. نحتاج إلى نمو شامل للجميع يعم بنفعه المجتمع بأسره. نحتاج إلى شبكات جيدة للأمان الاجتماعي."

وقالت أيضا إن اقتصادات العالم الكبرى ــ لا سيما الولايات المتحدة ومنطقة اليورو ــ عليها مسؤولية خاصة في هذا الصدد. لقد بدأت جهودها بالفعل وينبغي تسريع وتيرتها باعتبارها ضرورة ملحة. فينبغي أن تخفض الولايات المتحدة عجز ماليتها العامة على المدى المتوسط والطويل، وأن تعالج مشكلة البطالة على نحو عاجل، وتخفف الضغوط التي تتحملها الأسر المثقلة بالديون.

وأضافت: "يجب على أوروبا أن تعجل بمعالجة مشكلتها المزدوجة المتمثلة في الديون السيادية والمصرفية، وأن تعالجهما معا. ويجب أن تقوم البلدان الواقعة في قلب الأزمة بتنفيذ البرامج التي تعهدت بها. كذلك يجب أن تقوم البلدان الأوروبية الشريكة لها بكل ما يلزم لدعمها ــ لأنها تعهدت بذلك."

الهدف النهائي

وقالت السيدة لاغارد إن تحقيق الهدف النهائي المتمثل في استعادة توازن الاقتصاد العالمي يستلزم أن تؤدي جميع البلدان دورها.

- ففي العديد من ***الأسواق الصاعدة***، استطاع النمو أن يصمد أمام الأزمة. لكن بلدان الفائض الخارجي يجب أن تعتمد الآن اعتمادا أكبر على الطلب المحلي. فهذه الأسواق، وخصوصا في آسيا، تحتاج إلى الطلب المحلي لتحقيق نمو أكثر شمولا للمواطنين ــ حتى تضع اللمسات الأخيرة على العمل الذي بدأته بخفض تاريخي لمستوى الفقر على مدار العقود القليلة الماضية.

- ***والبلدان منخفضة الدخل*** لها دور يجب أن تؤديه أيضا ــ لإعادة بناء مصدات السياسة الواقية التي استفادت من استخدامها أثناء الأزمة، والاستثمار في النمو وتوفير فرص العمل. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد هذه البلدان على مساعدة نفسها، وهو ما يشمل مساعدة من يواجهون الجفاف في القرن الإفريقي.

- وفي كل أنحاء ***الشرق الأوسط وشمال إفريقيا***، يتيح الربيع العربي فرصة تحول تاريخية لإطلاق كامل إمكانات المنطقة وتحقيق نمو أكبر وأشمل.

دور صندوق النقد الدولي

وأبرزت السيدة لاغارد في كلمتها دور الصندوق في جمع البلدان تحت مظلة واحدة للتوصل إلى الحلول، قائلة إنه يستطيع تحقيق أداء أفضل بمساندة أعضائه عن طريق ما يلي:

- ***الرقابة الاقتصادية،*** بالتركيز أكثر من أي وقت مضى على جوانب الضعف والتداعيات التي تنتقل عبر بلدان عالمنا المترابط.

- ***الإقراض،*** بالمساهمة في تخفيف التكاليف الاقتصادية والاجتماعية المصاحبة للأزمات ــ كأن يتيح للبلدان منخفضة الدخل، على سبيل المثال، حماية الإنفاق على الصحة والتعليم.

- ***المساعدة الفنية والتدريب،*** بالمساعدة في توسيع وتطوير قدرة البلدان الأعضاء على خدمة مواطنيها.

وصرحت السيدة لاغارد بأن الاجتماعات السنوية لعام 2011 تنعقد في منعطف حاسم. "فالحاجة ملحة. والإجراءات التي أدعو إليها اليوم ليست للسنوات القادمة ــ إنما للشهور القادمة.

وأضافت إن "مشكلاتنا قد تكون اقتصادية في معظمها، لكن حلولها سياسية في معظمها. ونحتاج إلى الالتزام. نحتاج إلى الشجاعة."